

قرار المحكمة الإدارية للدولة
قرار قضية النقض رقم 232 K/TUN/2018
رقم القضية 232 K/TUN/2018

الاطراف

H. Kahardiman, S.H., FCBArb, dkk

مستأنف للنقض

ضد

وزير القانون وحقوق الإنسان لجمهورية إندونيسيا
جمعية مجلس التحكيم الوطنية الإندونيسية
مستجيب للنقض

أنواع القضايا القانونية الشخصية المعنوية

1. هيئة القضاة .Dr. H. Supandi ، S.H. ، M.Hum (الرئيس)
2. عرفان فخر الدين ، S.H. ، C.N (عضو قاض)
3. Dr. H. Yodi Martono Wahyunadi ، S.H. ، M.H. (عضو قاضي)
المسجل البديل Rut Endang Lestari ، S.H.

قواعد القانون

قبل إصدار قرار إداري موضوع النزاع للولاية بناءً على نظام Sisminbakum (نظام إدارة تسجيل الكيان القانوني) ، يجب على المدعي عليه الانتباه إلى الحقائق الاجتماعية المتعلقة بأنشطة المنظمات المماثلة التي تم إنشاؤها بالفعل والتي تنشط مقدماً وفحصها.

أ. ملخص مواقف القضية

أنه رفع المدعون / المستأنفون / المتقدمون دعوى النقض موضوع النزاع ، وهي: قرار وزير القانون وحقوق الإنسان لجمهورية إندونيسيا (المدعي عليه) رقم AHU0064837.AH.01.07. عام 2016 ، 20 يونيو 2016 بشأن التصديق على إنشاء كيانات قانونية لرابطة هيئات التحكيم الوطنية إندونيسيا لأنها تعتبر مخالفة للقوانين والأنظمة السائدة وهي:

1. المادة 2 من لائحة وزير القانون وحقوق الإنسان في جمهورية إندونيسيا رقم 3 لعام 2016 بشأن "إجراءات تقديم طلبات التصديق على الكيان القانوني والموافقة على التعديلات على النظام الأساسي للرابطة ؛ و
2. المادة 7 الفقرة (2) والحرف (f) والحرف (i) بالتزامن مع المادة 10 فقرة (1) من القانون رقم. 30 لسنة 2014 في شأن الإدارة الحكومية

وتنتهك مبادئ الدقة والانفتاح للمبادئ الحكومية العامة.

أنه فيما يتعلق بأسباب دعوى المدعين / المدعي المستأنف / النقض ، جادل المدعى عليه / المستأنف السابق / المدعى عليه بالنقض في رده بشكل أساسي بأن قرار المدعى عليه لا يتعارض مع القوانين واللوائح السائدة ، وأن تصرفات المدعى عليه عند إصدار خطاب القرار المذكور كانت مناسبة. مع المبادئ العامة للحكم الرشيد

ب- قرار محكمة

قرار المحكمة الإدارية جاكرتا رقم 290 / 4 / PTUN.JKT / 2016 / G يوليو 2017 ، ونصها كالتالي:

الحكم:

في الاستثناء

لا يتم قبول تدخل المدعى عليه والمدعى عليه الثاني بالكامل ؛

في هذا الموضوع:

1. منح دعوى المدعي كاملة.

2. نعلن إلغاء المرسوم الصادر عن وزير القانون وحقوق الإنسان في جمهورية إندونيسيا برقم AHU-0064837.AH.01.07 لعام 2016

المؤرخ في 20 يونيو 2016 بشأن التصديق على إنشاء كيان قانوني لجمعية هيئة التحكيم الوطنية الإندونيسية ؛

3. أن يأمر المدعى عليه والمدعى عليه الثاني بالتدخل لدفع رسوم القضية معًا بمبلغ 382.500 روبية ، - (ثلاثمائة واثنان وثمانون ألفًا

وخمسة روبية) ؛

ج اعتبارات المحكمة العليا القانونية

أنه عند إصدار موضوع النزاع ، لا ينبغي للمدعى عليه أن يسترشد بنظام إدارة القانوني فقط ، ولكن يجب أيضًا إجراء التحقق اليدوي (الحقائق الاجتماعية).

الإجراءات التي اتخذها المدعى عليه الذي لم ينفذ التحقق اليدوي للتحقق والتوضيح أولاً قبل إصدار موضوع النزاع القائم ، فيما يتعلق بمجموعات المجتمع أو الكيانات القانونية التي تم إنشاؤها سابقًا.

في هذه الحالة ، BANI هي مؤسسة معترف بها لوجودها وعملها كمؤسسة مستقلة تعمل في التسوية البديلة للنزاعات خارج المحكمة ، والتي تم الاعتراف بها من قبل الجمهور على الصعيدين الوطني والدولي.

وبالتالي ، فإن إجراء المدعى عليه في إصدار موضوع النزاع مخالف للقوانين واللوائح السائدة ، وخاصة المادة 10 الفقرة (1) الحروف d و f من القانون رقم 30 لعام 2014 بشأن الإدارة الحكومية ومبادئ الدقة والانفتاح للمبادئ الحكومية العامة.

و بناءً على الاعتبارات السابقة ، ووفقًا للمحكمة العليا ، هناك أسباب كافية للموافقة على قبول النقض دون مراعاة أسباب أخرى للنقض وحيث أن قرار المحكمة الإدارية العليا لولاية جاكرتا رقم 265 / B / PT.TUN.JKT / 2017 ، بتاريخ 21 نوفمبر 2017 ، الذي ألغى قرار المحكمة الإدارية لولاية جاكرتا رقم 290 / G / PTUN-JKT / 2016 المؤرخ 6 يوليو 2017 ، كان لا يمكن الدفاع عنه ويجب إلغاؤه ، تفصل المحكمة العليا في هذه القضية بنفسها كما هو مذكور في الحكم

